

Distr.: General  
18 December 2007  
Arabic  
Original: English

# المجلس الاقتصادي والاجتماعي



## لجنة وضع المرأة

الدورة الثانية والخمسون

٢٥ شباط/فبراير - ٧ آذار/مارس ٢٠٠٨

البند ٣ (أ) '١' من جدول الأعمال المؤقت\*

متابعة نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين": تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة واتخاذ مزيد من الإجراءات والمبادرات: تمويل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

بيان مقدم من الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة، ورابطة حقوق المرأة في التنمية، وشبكة المرأة في التنمية بأوروبا، والشبكة النسائية الأفريقية للتنمية والاتصالات، ومركز القيادة النسائية العالمية، ومنظمة البدائل الإنمائية للمرأة في عهد جديد، ومنظمة العفو الدولية، والمنظمة النسائية للبيئة والتنمية، ومنظمة رصد أحوال المرأة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وهي منظمات غير حكومية تتمتع بالمركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه بموجب الفقرتين ٣٦ و ٣٧ من

قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.

\* E/CN.6/2008/1



## بيان

ترحب الحملة العالمية لإصلاح هيكل المساواة بين الجنسين بالنظر في موضوع "تمويل المساواة بين الجنسين والتمكين للمرأة" باعتباره الموضوع ذا الأولوية في الدورة الثانية والخمسين للجنة وضع المرأة.

وكذلك نرحب بالبيانات التي أدلى بها الأمين العام والدول الأعضاء دعماً لتعزيز هيكل المساواة بين الجنسين في الأمم المتحدة.

وترى حملة إصلاح هيكل المساواة بين الجنسين، التي تضم الآن ٨٢ منظمة في أكثر من ٣٥ بلداً، أن إنشاء كيان أقوى في الأمم المتحدة معني بشؤون المرأة سيسمح بتحقيق تقدم كبير نحو المساواة بين الجنسين، والتمكين للمرأة، وإعمال حقوق الإنسان الخاصة بها في جميع أنحاء العالم.

وخلال العقود الثلاثة الماضية ظلت الأمم المتحدة قوة حافزة للجهود الرامية إلى وضع خطة عالمية شاملة للسلام والأمن وحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين والتمكين للمرأة والقضاء على الفقر والتنمية المستدامة. ونتيجة لذلك خطت المرأة خطى واسعة، بما في ذلك من خلال اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ومنهاج عمل بيجين، ومؤتمر قمة الألفية، واضطلعت مختلف وكالات الأمم المتحدة بعمل هام في جوانب محددة من المساواة بين الجنسين.

غير أن الأمم المتحدة لا تزال تفتقر إلى آلية فعالة لإنجاز كثير من الالتزامات الأساسية المتعهد بها. فلديها عدة وكالات صغيرة الحجم تنقصها الموارد، تركز بصورة حصرية على قضايا المرأة، ووكالات أخرى أكبر حجماً تقدم إسهامات حاسمة في إعمال حقوق الإنسان للمرأة والمساواة بين الجنسين، إلا أن تلك الإسهامات تشكل عادة جزءاً صغيراً من ولايتها، وتحتل مرتبة متواضعة ضمن أولوياتها في أحيان كثيرة.

وكما أعلن الأمين العام في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، ينبغي أن يكون لكيان أقوى في الأمم المتحدة معني بشؤون المرأة القدرة على "الاستفادة من جميع موارد منظومة الأمم المتحدة في العمل من أجل التمكين للمرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين في جميع أنحاء العالم" وعلى "تعبئة قوى التغيير على صعيد العالم والحث على تحقيق نتائج أفضل على المستوى القطري".

وبالتالي تدعو حملة إصلاح هيكل المساواة بين الجنسين الدول الأطراف في الأمم المتحدة إلى العمل فوراً على إنشاء كيان أقوى معني بشؤون المرأة في الأمم المتحدة، بدعم من الحركة النسائية.

- وينبغي أن يكون على رأس هذا الكيان المعني بشؤون المرأة وكيل أمين عام لكفالة تمتعه بالمركز الضروري للتمثيل واتخاذ القرارات على أعلى المستويات، سواء من حيث وضع السياسات أو العمليات البرنامجية على الصعيدين العالمي والقطري. ويوفر منصب وكيل الأمين العام الجديد قيادة أعلى مستوى مما هو قائم حالياً، من أجل دفع خطة المساواة بين الجنسين والتمكين للمرأة إلى الأمام بمزيد من الفعالية.
- ولكي يتمكن الكيان المعزز المعني بشؤون المرأة في الأمم المتحدة من تحسين الأحوال المعيشية للمرأة في الميدان بفعالية، تدعو الحاجة إلى أن يكون لها حضور ميداني واسع النطاق وولاية قوية في مجال السياسات والبرامج.
- توفير موارد كبيرة وقابلة للتنبؤ لكفالة امتلاك الكيان الجديد المعني بشؤون المرأة القدرة على تلبية التوقعات وإنجاز النتائج على جميع الصعد. ويجب أن يتلقى الكيان في البداية تمويلاً يتراوح بين ٥٠٠ مليون وبلليون من دولارات الولايات المتحدة على الأقل، على أن يزيد هذا التمويل بمرور الزمن.
- كفالة المسألة داخل هذا الكيان الجديد، على الصعيدين الوطني والدولي على حد سواء، بما في ذلك من خلال مشاركة مجدية للمجتمع المدني، وعلى الأخص المنظمات غير الحكومية النسائية.
- وينبغي أن يشجع الكيان الجديد كذلك على تعميم المنظور الجنساني عن طريق إدماج المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان الخاصة بالمرأة في جميع جوانب الأمم المتحدة، ولا سيما في المشاريع التجريبية القطرية للأمم المتحدة وفي جميع عمليات الإصلاح في المنظمة.
- ويشكل تعزيز آلية المساواة بين الجنسين في الأمم المتحدة جزءاً بالغ الأهمية من عملية تمويل التنمية. وسيسمح للأمم المتحدة والحكومات بإنجاز الوعود المقطوعة فيما يتعلق بالنهوض بالمساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان الخاصة بالمرأة على الصعيدين العالمي والقطري بصورة أفضل.